Permanent Mission of the State of Kuwait
to the United Nations
New York

وَفـدُ دَوْلـةِ الـكُوَيْـتُ
الـدَّائِـم لـدَى الأمَـم

بيان دولة الكويت

يلقيه السكرتير الأول بشار علي الدويسان

أمام اللجنة الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة

في بند "إنهاء الاستعمار"

الدورة الـ 74 للجمعية العامة للأمم المتحدة

7 أكتوبر 2019

نيويورك

السيد الرئيس،

أتقدم في البداية لكم ولجمهوريّة العراق الشقيقة بخالص التهنئة لانتخابكم رئيساً للجنة الرابعة والمعنيّة بالمسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار، وأؤكد لكم استعداد وفد بلادي للتعاون معكم لإنجاح مهام اللجنة، وإننا على ثقة تامة بأنكم أهلاً لقيادة أعمالها باقتدار وحكمة، كما لا يفوتني أن أتقدم بالشّكر والتقدير لمقرر اللجنة لتقديمه تقرير العام الجاري، ولجميع أعضاء مكتبه.

السيد الرئيس،

إن دولة الكويت ثابتة في موقفها الداعم لمبدأ تمكين الشعوب من حقها في تقرير مصيرها، والذي يعتبر أحد أهم المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة بالمادة الأولى من الفقرة الثانية، وقرار الجمعية العامة

1514 الصادر في شهر ديسمبر من عام 1960، حول منح الاستقلال للبلدان وشعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، والذي أكد أيضاً على حق الشعوب في تقرير مصيرها.

وبالرغم من أن دولة فلسطين ليست من ضمن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي تنظر اللجنة في أوضاعها، إلاَ أننا نؤكد على ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لكامل الأراضي الفلسطينية المحتلة، وعلى أهميّة حصول الشعب الفلسطيني لكامل حقوقه السياسية المشروعة بما في ذلك حقه في تقرير المصير، تنفيذاً لقرارات الشرعية الدولية وبما يسمح له بإقامة دولته المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس الشرقية، وإلزام إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال بالإنسحاب من كافة الأراضي العربية المحتلة منذ عام 1967، وهو الحل الوحيد للتوصل إلى سلام دائم وشامل، وعادل وفقاً لما نصت عليه قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومبدأ الأرض مقابل السلام وخارطة الطريق، ومبادرة السلام العربية.

السيد الرئيس،

إن أبرز إنجازات الأمم المتحدة منذ نشأتها هو حصول العديد من الدول على استقلالها، وانضمامها لعضوية الأمم المتحدة، ونجدد هنا دعوتنا لضرورة قيام اللجنة المعنية بتنفيذ إعلان منح الاستقلال بالبحث عن سُبُل أُخرى لتعزيز قدراتها وللتعامل مع الدول القائمة على إدارة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وفقاً لكل حاله على حِدَه، ووفق لما تنص عليه قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وتضمن المشاركة الفعَالة لشعوب هذه الأقاليم لتقرير مستقبلهم ومصيرهم، وعلى الدول التي تقوم بإدارة الأقاليم التعاون مع اللجنة، وتزويدها بالبيانات الدقيقة والصحيحة حول أوضاع الأقاليم السياسية والاجتماعية، والاقتصادية، والتعليمية، والعمل على النهوض بها بموجب ما تلزمها به المادة رقم (73) (ه) من ميثاق الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد تجدد دولة الكويت دعمها للجهود المشكورة التي تبذلها الأمم المُتّحدة، والّتي يقوم بها الأمين العام للأمم المتحدة السيد/ أنتونيو غوتيرش، والتي قام بها مبعوثه الخاص السيد/ هورست كوهلر قبل تقديم استقالته لدواعي صحيّة، ويسَّرَت انعقاد اجتماعي الطاولة المستديرة للأطراف المعنية بقضية الصحراء الأول يومي 5 و 6 ديسمبر 2018، والثاني في يومي 21 و 22 مارس 2019، ونُرحّب بمشاركة كل من المغرب، والجزائر، وموريتانيا، والبوليساريو في الاجتماعين امتثالاً لقرارات مجلس الامن 2414 و2440، ونُشيد بأجواء الروح الإيجابية الّتي سادت الاجتماعين والرامية لإيجاد حل سياسي مقبول من كافة الأطراف المعنية في قضية الصحراء، ونؤيد ما جاء بقرار مجلس الأمن 2468، والذي شدد على ضرورة إحراز تقدم نحو التوصل إلى حل سياسي واقعي وعملي، ودائم لمسألة الصحراء على أساس التوافق.

ولا يفوتني هنا الإشادة بالرد الإيجابي وترحيب الأطراف الأربعة المعنيين في قضية الصحراء للمشاركة في اجتماع الطاولة المُستديرة الثالث كما هُوَ منصوص عليه في قرار مجلس الأمن 2468.

وأخيراً.. فإنَّنا تُثّمن الإنجازات الّتي حققتها المملكة المغربيّة في مجال حُقوق الإنسان، وتفاعلها البنّاء مَعَ آليّات مُنظمة حقوق الانسان الدوليّة، ودور اللجان الإقليمية للمجلس الوطني لحقوق الانسان في العيون والدّاخلة، تلك الإجراءات التي رحّبت بها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وآخرها القرار 2468. ونؤكّد مُجدداً على دعم دولة الكويت للمبادرة المغربية بشأن الحكم الذاتي في الصحراء وما تشكله من خياراً بناءً يهدف للتوصل الى حل مقبول بين جميع الأطراف، مع التأكيد على ضرورة احترام وحدة وسيادة المغرب وعلى الموقف الخليجي الموحد تجاه مسألة الصحراء الذي تجلّى واضحاً بقمة الرياض الخليجية ـ المغربية التي عُقدت بتاريخ 20 أبريل 2016، ونتمنى أن يكون هذا الحل في القريب العاجل لينعم أعضاء اتحاد المغرب العربي، ومنطقة الساحل بالأمن والاستقرار.

وشكراً السيد الرئيس،